الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ٤ اغسطس ٢٠٠٢

بروتوكول «مكاكوس» .. بين الحل والتعقيد

اتفاق مكاكوس او برتوكول مكاكوس الذى وقعه كل من غازى صلاح عتبانى عن حكومة السودان والقائد سالفاكير ميارديت عن الجيش الشعبى لتحرير السودان والذى شهد عليه الجنرال لازاردو سومبيا والمبعوث الخاص لايجاد هذا الاتفاق الذى تم فى بلدة مكاكوس فى كينيا بعد مباحثات استمرت فى الفترة من ١٨ يونيو الى ٢٠ «يوليو» بين وفدى الطرفين تحت رعاية عملية «ايجاد السلام» هل يفتح الطريق لسلام حقيقى تعيشه السودان ومن ثم تنمية واستقرار بعد حرب اهلية طويلة كانت تستنزف ٢ مليون دولار يوميا من الخزانة السودانية وتمنع بالطبع عمليات التنمية فى اكثر من مكان فى السودان خاصة فى الجنوب بسبب ظروف الحرب فضلا عن ١.٥ مليون قتيل و٤ ملايين لاجىء فى شمال السودان او فى دول الجوار الافريقى.

هذه الاتفاقية هل تملك مقومات النجاح ام ان العملية كلها تمت بصورة قيصرية ولم تشهد ولادة طبيعية ومن ثم فهناك احتمالات شتى لفشلها؟! واذا كان كل من الرئيس السودانى عمر البشر ورئيس حركة الجنوب جون جارانج قد التقيا فى أوغندا بعد توقيع الاتفاقية وكذا اوفدت الخرطوم عددا من المسئولين الى العواصم العربية للحصول على تأييدها او عدم معارضتها خاصة القاهرة فهل يكفى ذلك لنجاح هذه الاتفاقية؟!

الايام بالطبع ستكون هى الفيصل فى الحكم على مدى نجاح هذا الاتفاق او فشله ولعل القراءة الاولية لنصوص هذا التفاق او البروتوكول او اطار الاتفاق كما تصفه الدوائر السياسية او الاعلامية وكذا ما دار من مفاوضات او تداخلات اقليمية ودولية ربما يكشف فى جانب منه عن طبيعة هذا الاتفاق وحسب المتسرب عن اجواء المفاوضات فان الحكومة السودانية اصرت على فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات واصرت الحركة على سنتين فقط وتم التوصل الى حل وسط جعلها ٦ سنوات وهى فترة انتقالية يتم بعدها اجراء استفتاء وكانت الحكومة السودانية تطرح استفتاء حول طبيعة الحكم والدستور وتوزيع الثروات والمسائل الفنية الاخرى مع المحافظة على وحدة السودان الا ان وفد الحركة الشعبية رفض ذلك تماما واصر على طرح الانفصال بدون مراوغة وبوضوح وتدخلت الحكومتان الامريكية والبريطانية لصالح الحركة فى هذا الصدد وهددت حكومة السودان بشدة وانه اذا لم يتم اقرار الاتفاق بصورة تحقق امكانية الانفصال فان الحكومتين ستحملان حكومة الخرطوم مسئولية فشل المفاوضات وفى تلك الحالة سيتم حصار السودان ودعم قوات التمرد بالمال والسلاح وفرض نفس الشروط بالقوة وقد اتصل الوفد السودانى بالرئيس البشير الذى عقد اجتماعا لحكومته وانتهى الامر بالموافقة على صيغة تحقق مطالب الحركة الشعبية او بالاحرى مطالب الانجليز والامريكان!

وقد اعتبر البعض هذا الامر فخا امريكيا ـ بريطانيا لتقسيم السودان لان من البديهى ان حركة التمرد التى تسيطر على معظم الجنوب سوف توجه بالقوة او غيزها مناوئين الى خيار الانفصال وكذا الاعلام الغربى والدوائر الكنسية والاستعمارية والصهيونية التى سوف تدفع المال اللازم لشراء مناوئين.

وتثير الدعايات اللازمة لهذا الامر وكل ما استطاع السودان ان يحصل عليه فى هذا الصدد هو قصر السؤال على تحديد مصير جنوب السودان فقط دون ان يطال مناطق اخرى مثل جبال النوبة او جنوب النيل «النيل الازرق» او شرق كردفان او غيرها ولكن من يضمن الا تتحرك المطالبات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

فيما بعد في هذه المناطق وغيرها واذا كانت مشكلة الجنوب مثلا والتى زرعتها بريطانيا من اوائل القرن الماضى وشهدت الكثير من المحطات الى ان وصلت حركة التمرد منذ عام ١٩٨٣ قد اخذت كل هذا الوقت لتحقيق طرح صيغة الانفصال وموافقة الحكومة السودانية عليها فيمكن بالقياس توقع الشيء نفسه بالنسبة لمناطق اخرى بعد سنوات او عقود وهو ما يطرح وجود السودان كله للتساؤل وهل يصبح هذا الوجود فى مهب الريح!

فى نفس الاطار جرى التفاوض حول الشريعة الاسلامية وحول اقتسام الثروات ووصل المتعارضون الى صيغة نزلت بالشريعة الاسلامية الى ان تكون احد مصادر التشريع ولا تلزم اهل الجنوب ويمكنهم اختيار ما يلائمهم من قوانين خلال الفترة الانتقالية وكذا جرى الاتفاق على تقسيم الثروات خاصة الثروة النفطية التى تم اكتشافها فى مناطق الجنوب وتقدر ثروة السودان النفطية حاليا بحوالى ٢٠٥ الاف برميل يوميا ٨٠٪ من مناطق الجنوب وحسب الدراسات العلمية فان من المتوقع ان تظهر اكتشافات بترولية هامة فى الجنوب وان هذا البترول عالى الجودة مما اطمع الولايات المتحدة فى الدخول على الخط والاهتمام بالوصول الى صيغة تضمن انفصال الجنوب واقامة دولته المستقلة والتى ستخضع للنفوذ الامريكى والصهيونى بالطبع لانها بلا موارد ولا كفاءات الا هذا البترول وليس لها منفذ على البحر وبالتالى ستكون بالكامل تحت هيمنة الامريكان الذين سيستثمرون البترول ويحققون تواجدا عسكريا ونفوذا استراتيجيا ويتحكمون ومعهم اسرائيل فى موارد المياه التى تأتى الى مصر ويهددون الامن القومى لمصر بالتواجد فى مقرها الجنوبى وهو ما يجعل مصر غير قادرة على عرقلة المشروع الامريكى - الصهيونى فى الشرق الاوسط وافريقيا!

ومن نافلة القول هنا ان النفوذ الصهيونى والعلاقات الاسرائيلية مع حركة جون جارانج قديمة ومعروفة وزياراته ورفاقه فى الحركة لاسرائيل معروفة وكذا فان الدعم الذى حصل عليه جون جارانج من القوى الاستعمارية والكنسية الاوروبية كان فى جزء منه لحصار مصر ودورها السياسى والثقافى والعروبى والاسلامى واضعافها واخضاعها!

ويمكننا ان نربط هنا بسهولة بين ما يحدث فى اطراف العالم العربى عموما فالمسألة تبدو وكأنها خطة حصار محكمة العدوان على العراق فى الشرق وامكانية تقسيمه واحتلاله، التحالف التركى - الاسرائيلى اثارة النزاعات الامازيجية فى المغرب العربى واثارة المشاكل مع المغرب حول الجزر «ليلى مثلا» وما يحدث فى السودان وجنوبه هل كل هذه الامور المترابطة والمتزامنة تحدث بمحض الصدفة ام ان مرحلة جديدة من التقسيم والتجزئة للوطن العربى ودوله وشعوبه اصبحت الان فى الوقت الملائم للتنفيذ بمعنى انها كانت مخططة سلفا.

هذا الكلام خاصة بالنسبة لجنوب السودان لا يصدر من فراغ بل ان قراءة ما فعله الاحتلال الانجليزى فى هذا الموضوع يؤكد ان المؤامرة قديمة فقد ادارت بريطانيا جنوب السودان كوحدة منفصلة عن السودان واضافوا اليه جبال النوبة وجنوب النيل الازرق واطلقوا يد المبشرين للعمل فى تلك المناطق لقطع الصلات العربية واللغوية والثقافية مع الشمال ومنع التجار العرب وابناء الشمال من دخول الجنوب ومنع الجنوبيين من التعليم فى الشمال وعدم السماح للجنوبيين باستخدام الاسماء العربية او ارتداء الزى السودانى التقليدى «الجلباب السودانى» وضمت مناهج التعليم دروسا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ورسومات تصور الشماليين كتجار رقيق وكان من بين دروس المطالعة درس يبدأ هكذا «محمد من الشمال.. محمد عربى.. محمد تاجر رقيق» وكان الدرس يحتوى على صور تظهر السلاسل فى يد الجنوبيين بشكلهم الافريقى المميز وصورة شمالى عربى يحمل كرباجا يسوقهم به الى سوق العبيد!

ومع خروج الانجليز اشترط الانجليز دائما فصل السودان عن مصر وتمت جريمة الفصل عام ١٩٥٦ وكان معنى هذا ازاحة النفوذ الثقافى المصرى وكذلك ظهور حركة التمرد كما قادت اسرائيل والولايات المتحدة فيما بعد عبر نفوذها الى القرن الافريقى وجنوب السودان ومنطقة البحيرات كنوع من الحصار الاستراتيجى على مصر وبديهى ان السودان وحده لم يكن قادرا على مواجهة كل هذه المؤامرات بدون الوحدة مع مصر لانه ايا كان الدعم المصرى بدون وحدة كاملة فانه سيكون محدودا ومختلفا شكلا ونوعا عن حالته فى حالة الوحدة وهكذا فان الفصل الاول فى الجريمة جريمة تخزين السودان وتهديد مصر والتحكم فى ماء النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر وزرع خنجر فى خصرها الجنوبى كان هو الانفصال المشئوم عام ١٩٥٦.

ولان الشأن السودانى مصرى والشأن المصرى سودانى ولا حل لمشاكل السودان الا بالوحدة مع مصر ولا امن لمصر الا بالوحدة مع السودان وهو الامر الذى تمسك به كل حكومات مصر قبل محمد على واثناء حكمه وبعدها مهما كان الثمن واستمر لمئات السنين وربما لآلاف السنين منذ الفراعنة «حتشبسوت نموذجا» فان الاطراف الغربية امريكا وبريطانيا وجون جارانج عمدت الى محاولة عزل الدور المصرى ومنعه وتجاهلت المبادرة المصرية ـ الليبية واعتمدت على مبادرة الايجاد التى تنص صراحة على امكانية انفصال الجنوب عن السودان وهو الامر الذى ترفضه ورفضته وسترفضه مصر دائما لانه يمثل خطرا على وجودها ومصالحها الحيوية والحياتية وبديهى ان مصر ستسعى الى افشال هذا الاتفاق او وصوله الى محطة استمرار الوحدة ولها فى هذا الشأن اوراق كثيرة يمكن ان تلعبها وهذا ما يجعل هذا الاتفاق ضعيفا من هذه الناحية وبديهى ان انفصال الجنوب ايضا يمثل خطرا شديدا وان كان اقل من الخطر على مصر بالنسبة للدول العربية عموما والشمال الافريقى العربى خصوصا ومن المتوقع ان تسعى مصر لرص صفوف الدول العربية لمنع الانفصال ولن تقبل مصر بالانفصال الا مكرهة ومرغمة.

والسؤال هل تصل قوة الولايات المتحدة وقدرتها فى فترة العولمة والعسكرة ومشروع محاربة الارهاب بعد ١١ سبتمبر الى حد ارغام مصر على قبول ذلك او تجرع السم او بتر الاطراف واذا كان الانفصال مرفوضا مصريا وعربيا واسلاميا فان هناك اهمالا تم فى حق السودان.

كان اوله السماح بفصل السودان عن مصر وثانيا ترك شعب السودان وحكومته بلا دعم عربى ومصرى واسلامى كبير لتحقيق استقرار وانجاز تنميته قبل ان تتمكن منه القوى المتربصة اسرائيل وامريكا فى مرحلة لم يعد احد قادر على مواجهتها مع وجود صواريخ كروز والتدخل السريع ومشاه البحرية وقرارات مجلس الامن الجاهزة والمناطق الآمنة والحديث الكاذب عن انتهاك حقوق الانسان وضرورة الاصلاح وتحديد اسماء الرؤساء! نحن هنا بالطبع لا نلتمس العذر للسودانيين ولا لحكومة البشير فما حدث ايضا كان محصلة للانقسامات بين الاحزاب السودانية والمهاترات التى حدثت بينها طوال الفترة الماضية وقبلها وانتفاء مصلحة السودان ووحدته من ممارسات الحكومة والاحزاب على حد سواء بل فى الانقسام الذى حدث ايضا بين الترابى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والبشير ايا كان المخطئ والمصيب!

واذا كان انقسام السودان وتهديد مصر اصبح امرا محتملا فان هذا كان محصلة لجرائم صنعها الاعداء واخرى صنعناها لانفسنا بانفسنا.

ومن الامور التى يمكن ان تهدد هذا الاتفاق تلك المراوغة المعروفة عن جون جارانج وحركته، فالرجل طرح نفسه ماركسيا فى البداية ثم تعاون مع اسرائيل ثم امريكا ومجلس الكنائس الاوروبى وقدم نفسه كضحية للتعصب الدينى او القومى او مناضلا ضد الرق!! الذى يمارسه الشماليون وهى لغة تجد آذنا صاغية فى الاوساط الغربية خصوصا المتربصة بالعرب والمسلمين والباحثة عن كل ما يشوههم وكذا قدم نفسه للافارقة كمناضل افريقى ضد الوجود العربى او العرق العربى فى الشمال وهو الذى كان يزعم احيانا فى زياراته لمصر انه مع وحدة السودان ليلعب على التناقضات بين الحكومتين المصرية والسودانية فى فترات التوتر والذى يقدم لكل جهة ما تريد سماعه من مواقف هذا الرجل وحركته لن يهدأ له بال حتى يثير المشاكل فى جنوب النيل الازرق او جبال النوبة ولن تقتصر على الجنوب وكذا فانه لا يمثل الـ ١٠٪ من سكان الجنوب ينتمون الى قبيلته وممارساته ضد القبائل الاخرى معروفة ومشهورة وبالتالى لا يصلح ان يكون متحدثا باسم كل الجنوب والامر نفسه بالنسبة لحكومة السودان غير المنتخبة ديمقراطيا فانها فى اتفاق يحدد مصير السودان وله خطورته على المستقبل لا يصح ان تنفرد بالقرار فى غياب القوى والاحزاب والطوائف الاخرى التى لها وجود غير منكور فى التركيبة السكانية والثقافية والدينية السودانية.

وهكذا فانه فى وجود الاكراه المادى والمعنوى من امريكا وبريطانيا ودول الجوار الافريقى الداعمة لجارانج وغياب قوى لها مصالحها مثل مصر والمغرب وعدم تمثيل كل اهل الجنوب وكذا غياب تمثيل القوى والاحزاب السودانية فان الاتفاق لا يمكن ان يتملك مقومات نجاح حقيقى بدون استمرار الاكراه الامريكى «سيف المعز وذهبه» على مصر وعلى العرب وعلى القوى السودانية الاخرى وعلى الجنوبيين انفسهم وربما يكون اطلاق وصف اوسلو جديدة الذى استخدمه بعض الكتاب هو وصف صحيح او يمتلك مقومات مشابهة لانه نوع من انفراد حكومة السودان بتقرير امور تخص كل السودان ومصر والعرب بمنأى عن هؤلاء والامر يقتضى حركة مصرية وعربية واسلامية بل وسودانية لمنع الانفصال الذى سيكون بداية النهاية الحقيقية ولو بعد عشرات السنين للوجود المصرى وربما العربى فى افريقيا ولاستمرار حياة مصر نفسها او تحويلها الى متسول يتسول رضا من يعطى الماء ويسمح له بالمرور ومن يحركه ايضا سواء اسرائيل او امريكا او حتى اوغندا وكينيا واذا لم يكن هناك حل واذا لم يكن هناك قدرة على وقف الصخرة المتدحرجة والتى ستسقط فوق رؤوسنا حتما فلا اقل من اعلان وحدة اندماجية مصرية سودانية ليبية حتى لو كان الثمن عدوان امريكى لمنعها ، فعلى الاقل نكون قد حاولنا امام الله ثم الامة ثم التاريخ ثم الاجيال القادمة!!.. وبديهي ان رفض انفصال الجنوب او المطالبة بوحدة مصر والسودان لا يبرر باى حال من الاحوال اهدار حقوق الجنوبيين او ممارسة الظلم الثقافى او الاقتصادى بشأنهم بل ان يكون ذلك مدخلا لانصافهم على كل مستوى.

■ د.محمد مورو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية